

Distr.: General
10 June 2020
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البنود 135 و 124 و 133 و 136 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لعام 2020

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تخطيط البرامج

تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: الإجراءات والممارسات المتعلقة بإعداد الميزانية

التقرير الرابع والثلاثون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: الإجراءات والممارسات المتعلقة بإعداد الميزانية" (A/74/852). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في 27 أيار/مايو 2020.

2 - وفي التقرير المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تحسين وتبسيط عملية تخطيط البرامج والميزنة" (A/72/492/Add.1)، اقترح الأمين العام تغيير فترة الميزانية من فترة مدتها سنتان إلى فترة مدتها سنة واحدة، مشيراً إلى أن دور كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية في استعراض وثائق التخطيط والميزنة لن يتغير، واقترح أن تستعرض لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية الجوانب البرنامجية والجوانب المالية، على التوالي، في وقت واحد. وأيدت اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصلة المقترح المتعلق بالميزانية السنوية مع إجراء استعراض بعد سنتين، ولكنها رأت أن من المفيد استعراض



الرجاء إعادة استعمال الورق



السرد البرنامجية الواردة في وثيقة الميزانية قبل النظر في الجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية لكفالة إدراج الولايات التشريعية التي تعتمد عليها الهيئات الحكومية الدولية على النحو المناسب في السرد البرنامجية. ولذلك رأت اللجنة أنه ينبغي الحفاظ على الطابع التسلسلي لعمليات الاستعراض المذكورة (A/72/7/Add.24، الفقرتان 47 و 48).

3 - ووافقت الجمعية العامة في قرارها 266/72 ألف على اقتراح بتغيير فترة الميزانية إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي، مع استعراض المسألة في عام 2022. وكررت الجمعية العامة أيضا التأكيد على أن تدرس لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية الميزانية البرنامجية المقترحة كلٌّ منهما وفق ولايته، مع الحفاظ على الطابع التسلسلي للعمليات الاستعراضيتين.

4 - وفيما بعد، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 251/74، إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً، في أقرب وقت ممكن، لكي تنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، عن أثر التغييرات التي أدخلت على دورة الميزانية في الإجراءات والممارسات المعمول بها في إعداد الميزانية من حيث صلتها بالطابع التسلسلي المتفق عليه لعمليات استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة، وأن يقدم في هذا الصدد خيارات ممكنة لكفالة المحافظة على هذا التسلسل، بما في ذلك إمكانية إعداد اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية استنتاجاتها وتوصياتها على أساس خطة برنامجية توافق عليها الجمعية العامة في عام 2021. وقُدِّم تقرير الأمين العام عملاً بطلب الجمعية العامة ذاك.

ثانياً - تقرير الأمين العام

5 - يعرض التقرير رأي الأمين العام بشأن أثر التغييرات التي أدخلت على دورة الميزانية في الإجراءات والممارسات المعمول بها في إعداد الميزانية من حيث صلتها بعمليات الاستعراض المتسلسلة، ويقترح سيناريوهين بشأن تسلسل عمليات الاستعراض. ويشير الأمين العام في التقرير إلى أن اللجنة الاستشارية نظرت في عام 2019 في الجزء المتعلق بالاحتياجات من الموارد في الميزانيات في الفترة من الأسبوع الثالث من أيار/مايو إلى منتصف آب/أغسطس، في حين نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في الجوانب البرنامجية في حزيران/يونيه. ويذكر الأمين العام أن تلك العملية أتاحت للجنة درس الميزانية البرنامجية المقترحة وفقاً لولاية كل منهما وفي إطار الجدول الزمني الحالي، ما حافظ بالتالي على الطابع التسلسلي لعمليات الاستعراض (A/74/852، الفقرات 6 و 34 (والشكل) و 41).

6 - ويشير الأمين العام في التقرير إلى أن في حال كانت ستترب على توصية لجنة البرنامج والتنسيق آثار في الميزانية، يمكن للأمين العام أن يصدر بياناً بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لتتظر فيه اللجنة الاستشارية. وذكر كذلك أن هذا أمر نادر الحدوث، بالنظر إلى أن دور لجنة البرنامج والتنسيق لا يقضي باعتماد الولايات أو تغييرها، بل التأكد مما إذا كانت تلك الولايات تنعكس بدقة في المعلومات المتعلقة بتخطيط البرامج (المرجع نفسه، الفقرتان 39 و 40).

7 - وفيما يتعلق بالخيارات الأخرى الممكنة، بما في ذلك إمكانية قيام اللجنة الاستشارية بإعداد توصياتها على أساس خطة برنامجية وافقت عليها الجمعية العامة، يشير الأمين إلى أن الموافقة المبكرة على الجزء الثاني تُدخل عنصراً جديداً في عملية الميزانية البرنامجية لأن الجمعية العامة لم تقرر صراحةً أنه لا يمكن للجنة الاستشارية أن تتظر في الاحتياجات من الموارد إلا بعد موافقة الجمعية العامة على الجوانب

البرنامجية. واستجابة لطلب الجمعية العامة، يقترح الأمين العام سيناريوهين هما: (أ) إضافة دورة ثالثة مستأنفة للجنة الخامسة بعد اختتام دورة لجنة البرنامج والتنسيق؛ (ب) الموافقة على الجزء الثاني خلال الدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة (المرجع نفسه، الفقرتان 51 و 52).

8 - وفي إطار السيناريو الأول، تضاف دورة ثالثة مستأنفة للجنة الخامسة اعتباراً من الأسبوع الثالث من تموز/يوليه لمدة خمسة أيام، مما سيمكن الجمعية العامة، من خلال لجنتها الخامسة، من الموافقة على الجزء الثاني قبل أن تختتم اللجنة الاستشارية أعمالها بشأن الجزء الثالث في منتصف آب/أغسطس. ويشير الأمين العام في التقرير إلى أنه في هذا السيناريو، ستُعرض وثيقة الميزانية البرنامجية مرتين على الجمعية العامة، في دورتين مختلفتين، وستعتمد الجمعية العامة جزءاً من الوثيقة قبل تلقي توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الجزء الثالث. ويشير أيضاً في التقرير إلى أن هذا السيناريو من شأنه أن يقصر إلى حد كبير فترة نظر الجمعية العامة في الجزء الثاني، حيث سيتعين إنهاء المشاورات الرسمية وغير الرسمية في غضون ثلاثة أيام ونصف يوم كحد أقصى للسماح باتخاذ قرار في اليوم الخامس (المرجع نفسه، الفقرات 54 و 58 و 60).

9 - ويذكر الأمين العام أنه بالنسبة لهذا السيناريو، سيلزم توفير مبلغ 78 000 دولار تحت الباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، كما سيلزم توفير مبلغ 72 900 دولار تحت الباب 29، خدمات الإدارة والدعم، فيما يُقدر بمبلغ 150 900 دولار لعام 2021. ويُذكر أيضاً أنه سيجري استعراض ذلك المبلغ في ضوء التجربة ويمكن تعديله حسب الاقتضاء في مقترحات لاحقة متعلقة بالميزانية للباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً (المرجع نفسه، الفقرات 55 إلى 57).

10 - وفيما يتعلق بالسيناريو الثاني، سيتعين تغيير تاريخ انعقاد دورة لجنة البرنامج والتنسيق والدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة بحيث تجتمع لجنة البرنامج والتنسيق قبل اللجنة الخامسة، واقتُرح خياران: في الخيار الأول، يمكن عقد دورة لجنة البرنامج والتنسيق خلال أيار/مايو لمدة أربعة أسابيع، وعقد الدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة في حزيران/يونيه، أيضاً لمدة أربعة أسابيع. وفي حال تعذر ذلك، يمكن عقد دورة لجنة البرنامج والتنسيق بدءاً من منتصف نيسان/أبريل، ويمكن عقد الدورة المستأنفة الثانية للجنة الخامسة بدءاً من منتصف أيار/مايو، كلاهما لمدة أربعة أسابيع (المرجع نفسه، الفقرة 61).

11 - ووفق هذين الخيارين للسيناريو الثاني، أُشير في التقرير إلى أنه سيتعين وضع ترتيبات لكفالة إتاحة وثائق الميزانية البرنامجية بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة من أجل التيسير السلس لأعمال الدورات، وأن الميزانية البرنامجية المقترحة سيتعين إصدارها على مرحلتين. وإضافة إلى ذلك، سيتعين أيضاً التعجيل في تجهيز تقارير اللجنة الاستشارية المناظرة والمتصلة بحفظ السلام. وسيتعين على اللجنة الخامسة أن تنتظر في ميزانيات حفظ السلام وتقرير لجنة البرنامج والتنسيق والجزأين ذوي الصلة من الميزانية البرنامجية في إطار زمني مضغوط بشدة. وإضافة إلى ذلك، في إطار الخيار الأول، لن يكون أمام الأمانة العامة سوى متسع قليل جداً من الوقت لبدء عمليات السنة المالية الجديدة وقد يتعين عليها إجراء تغييرات في آليات عملها (المرجع نفسه، الفقرتان 62 و 66).

12 - ويشير الأمين العام إلى أن السيناريو الثاني ستترتب عليه آثار على الموارد تحت الباب 29، خدمات الإدارة والدعم، تقدر بمبلغ 374 700 دولار لعام 2021. إلا أن أي آثار مترتبة في الميزانية البرنامجية سيجري استعراضها في ضوء التجربة ويمكن تعديلها حسب الاقتضاء في مقترحات لاحقة متعلقة بالميزانية للباب 1، تقرير السياسات

والتوجيه والتنسيق عموماً؛ والباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والباب الفرعي 29 ألف، إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال (المرجع نفسه، الفقرتان 64 و 65).

13 - وطلبت اللجنة الاستشارية معلومات مفصلة عن الآثار المالية المترتبة على السيناريوهين، وزُودت بنفس التقديرات المبينة في الفقرتين 9 و 12 أعلاه. وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة لا تعكس الآثار المالية ذات الصلة بالكامل، وتأمل أن تُقدّم الآثار المالية المستكملة والكاملة للسيناريوهين إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

14 - وفيما يتعلق بتدابير الكفاءة التي يمكن اتخاذها في إطار السيناريوهين، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الجهود ستستمر من أجل أتمتة عمليات إنتاج بيانات الميزانية المدرجة في الجزء الثالث من الميزانية البرنامجية المقترحة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه سيلزم النظر في آليات جديدة تسمح بتنقيح الوثائق أو تصويبها، لأن خطر حدوث أخطاء واختلافات سيكون أعلى في إطار أي من السيناريوهين. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تواصل الأمانة العامة تعزيز تدابير الكفاءة التي تتخذها وكفالة تقديم وثائق كاملة ودقيقة في الوقت المناسب إلى اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، مشيرةً إلى أن ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على الانتهاء من النظر في الميزانية في الوقت المناسب (انظر أيضاً [A/74/741](#)، الفقرة 20 والفقرتين 38 و 39).

15 - وزُودت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بجدول زمني بياني للعملية الحالية والسيناريوهات المقترحة، يبين فترة انقطاع مدتها خمسة أسابيع في نيسان/أبريل وأيار/مايو بين دورتي اللجنة المتعلقةتين بحفظ السلام والميزانية البرنامجية، بدلاً من فترة إجازتها الفعلية التي تبلغ مدتها أسبوعين (2017-2020)، ويبين أيضاً إنجاز دورتها المتعلقة بالميزانية البرنامجية في منتصف آب/أغسطس. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن لديها جدول أعمال يتسم بالمرونة، حسب عبء العمل، ويمكن لمواعيد دورتها أن تتغير، لا سيما في فترة الميزانية البرنامجية.

ثالثاً - الخلاصة

16 - يطلب الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بتقريره ([A/74/852](#)، الفقرة 75). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام سيواصل تنفيذ العملية الحالية (على النحو المبين في الفقرتين 33 و 34 من الوثيقة [A/74/852](#)) خلال الفترة التجريبية، إذا أحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير، مع إضافة إجراء موحد يتم بموجبه إبلاغ اللجنة الاستشارية بالآثار المترتبة (أو بعدم وجود آثار مترتبة) على الموارد نتيجة لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق. وأبلغت اللجنة كذلك بأن الأمانة العامة ترى أن هذا الإجراء الموحد لإبلاغ اللجنة الاستشارية بالآثار المترتبة على الموارد لن تترتب عليه آثار إضافية في الميزانية في عام 2021. وسيعود الأمين العام إلى مسألة عمليات الاستعراض المتسلسلة في سياق استعراض التغييرات التي أُدخلت على دورة الميزانية الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في عام 2022.

17 - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها [266/72](#) ألف، أن موجز الخطة والخطة البرنامجية هما الإطاران التوجيهيان الرئيسيان للسياسة العامة في الأمم المتحدة، وهما الأساس الذي تقوم عليه عمليات التخطيط البرنامجي والميزنة والتقييم والرصد. وتذكّر اللجنة أيضاً بأن الجمعية العامة كررت التأكيد على أن تدرس لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية الميزانية البرنامجية المقترحة كلاً منهما وفق ولايته، مع الحفاظ على الطابع التسلسلي للعمليات الاستعراضيتين. وترى اللجنة الاستشارية أن الخيارات التي عرضها الأمين العام تشكل مسألة تتعلق بالسياسة العامة ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة.